

النفط يكلف المستهلكين الاميركيين حوالي خمسة بلايين دولار في العام ، ويأخذ حوالي ٢٠٠ دولار في العام من جيب كل عائلة في ماساشوستس (١٢) .

ان أحد الاسباب الكامنة وراء نظام استيراد النفط ، وان لم يطرح ذلك علانية ، هو حماية منتجي النفط المحليين . فالنفط العربي يباع في مناطق الساحل الشرقي في الولايات المتحدة بسعر يقل حوالي ١٤٢٥ دولار عن سعر النفط الاميركي للبرميل الواحد .

اما السبب الثاني فقد جاء على لسان هوليس دول ، المساعد السابق لوزير الداخلية لشؤون الثروات المعدنية . قال دول : « على الرغم من أنه لم يعد لدينا فائض في انتاج المنطقة الشرقية ، فان سياستنا لا زالت تقوم على الحد من الاستيراد ، ولا بد أن نستمر في هذه السياسة اذا أردنا أن ننجح حقيقة في التطوير التجاري للوقود الصناعي المستخرج من نفلطنا وغمنا » (١٣) .

أما السبب الثالث فيتلخص في حجة الامن . كان الرئيس ايزنهاور قد فرض كوتا تحدد الاستيراد بـ ٧٣٨٠٥٧٠ برميلا يوميا باسم الامن — تشجيعا للتصدير الوطني ولتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي ، والذي يكون عرضة للانقطاع بسبب الحرب او المناورات التجارية والسياسية . قام عدد من المنتقدين لنظام الكوتا باعداد اتهام قانوني يقول بأنه لم يجر استعراض حالة الامن في يوم من الايام على الاطلاق . وعلق جون ليتشبلو ، المدير التنفيذي لمؤسسة دراسة الصناعة النفطية ، بقوله ان نظام الكوتا لم يعد مفيدا « ان هذا النظام قد صمم لبلد يكون لديه فائض من الطاقة ، والولايات المتحدة لم تعد ذلك البلد » (١٤) .

ان مخططي سياسة الطاقة الاميركية وبعض الاقتصاديين العاملين في شؤون النفط ، يولون عناية فائقة لازدياد اعتماد الولايات المتحدة على النفط العربي . يقول جيمس اكنز « نحن في الولايات المتحدة ، لا نغير الاهتمام الكافي لما يعانيه العرب » (١٥) في مشكلتهم مع اسرائيل . ويعتقد توماس ستوفر ، من جامعة هارفرد ، بأن قيام الولايات المتحدة بازالة جميع القيود على استيراد النفط سيكون «اما عملا ساذجا او لا مسؤولا» . ويشعر ستوفر بأن فرض القيود على استيراد الطاقة يمكن تبريره أمنيا واقتصاديا . « تشكل الاستيرادات الخارجية الى منطقة الشاطئ الشرقي حوالي ٥ بالمائة من استهلاك النفط ، في الوقت الذي نفذت فيه طاقة الاحتياط المحلي . وهكذا أصبحت التدفئة المنزلية وتوليد الطاقة الكهربائية ، على امتداد ساحل الاطلنطي عرضة لانفجارات معادية للاميركيين في فنزويلا ، أو نتيجة لانجازات اسرائيل الجديدة في الشرق الاوسط . ونحن لا يمكن ان نقبل بوضع نكون فيه معرضين للأذى . ان منطلق الامن يجد تدعيما له في كون النظام الحالي لتقييد استيراد النفط ، بالرغم من عدم ملاءمته ، لا يشكل عبئا اقتصاديا يذكر ، على الولايات المتحدة . اذ على الرغم من أن سعر النفط الاجنبي ادنى من سعر النفط الاميركي ، فان كلفته الاقتصادية أعلى في الواقع من كلفة النفط الاميركي » (١٦) .

### دور النفط العربي في أزمة الطاقة

ان الذي يعطي أهمية خاصة للنفط العربي ضمن الصورة الدولية للنفط هو أن ثلثي احتياط النفط الثابت والقابل للاستخراج ، خارج البلدان الاشتراكية ، موجود في باطن الارض العربية . ينقسم احتياطي النفط في العالم ، وفق تقديرات عدة مراجع صناعية ، على النحو التالي :

العالم العربي ٣٥٠ بليون برميل ، ايران ٦٠ بليون برميل ، الولايات المتحدة ٤٠ بليون برميل ، فنزويلا ١٥ بليون برميل ، اندونيسيا ١٥ بليون برميل ، كندا ١٠ بلايين برميل ،